S/2023/964

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بوصفهما الرئيستين المشاركتين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

ونرجو ممتنات تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. باسكال **بيريسويل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لانا زكي **نسيبة**
الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا **وودوارد**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

121223 121223 23-24524 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن: موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في جمهورية كونغو الديمقراطية، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اجتماعا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنتو كيتا، قدمتها برفقة زملاء من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري. واختُتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبملاحظات إضافية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أسئلة طرحها أعضاء المجلس

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن المشاركة الآمنة للمرأة في العملية الانتخابية والمساءلة عن التهديدات والمضايقات التي تتعرض لها المرأة، بوصفها مرشحة وناخبة على حد سواء. وطرح المشاركون أيضا عدة أسئلة حول العملية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الثغرات والتحديات في مجال حماية النساء والفتيات خلال العملية الانتقالية، وتأثير العملية الانتقالية على المرأة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان ورصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتزام الحكومة وقدرتها على تنفيذ الأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأثاروا أيضا أسئلة حول التمكين الاقتصادي للمرأة، والنُّهج والفرص المصممة خصيصا لمعالجة التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنفيذ قانون التعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

النقاط الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماع

- لا تزال المبادرات الإقليمية من أجل السلام مستمرة، وإن تباطأت وتيرتها. ولا تشارك النساء مشاركة مباشرة في عملية لواندا، حيث تجري المناقشات بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا. وفي الجولة الثالثة من عملية نيروبي، كانت هناك امرأة واحدة من بين 127 مندوبا من الجماعات المسلحة، وشكلت النساء نسبة 40 في المائة من المشاركين من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، ونسبة 30 في المائة من أعضاء فريق التيسير. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتحسين تمثيل المرأة منذ الجولة الأولى من المشاورات، التي لم تشارك فيها أي امرأة.

- وتتواصل الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة، المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر. وتشكل النساء نسبة 17 في المائة من المرشحين على الصعيد الوطني، ونسبة 28 في المائة على مستوى المقاطعات، و 43 في المائة على مستوى المجتمعات المحلية. وثمة امرأتان من بين المرشحين الرئاسيين البالغ عددهم 26 من المرشحين، وقد صادقت المحكمة الدستورية على ترشيحَيهما. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم، بما في ذلك التمويل، لضمان مشاركة المرشحات مشاركة مجدية.

- وتواجه المرشحات للانتخابات خطاب الكراهية والمضايقات، سواء على الإنترنت أو خارجه، ويخشين التعرض للأعمال الانتقامية والرقابة. وقد زوّدت الأممُ المتحدة الحكومةَ بمعلومات تتعلق بحالات محددة من أعمال العنف الموجهة ضد المرأة في الحقل السياسي، ودعمت إنشاء غرف عمليات المرأة كآلية للكشف عن الاعتداءات المحتملة ضد الناخبات أو المرشحات أو المراقبات. وانخرطت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجهود من خلال بذل المساعي الحميدة والقيام بأنشطة الدعوة لدى الأحزاب السياسية. ويتضمن القانون الرقمي الذي اعتُمد مؤخرا أحكاما لمكافحة المعلومات المضللة ومضايقة النساء عبر الإنترنت، بما في ذلك فرض عقوبات صارمة على مرتكبي الانتهاكات. وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع السلطات الوطنية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية والأمنية، من أجل دعم سلامة المرأة وأمنها خلال الحملة الانتخابية وفي يوم الانتخابات.

- ويؤثر استمرار العنف والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأثيرا شديدا على النساء والفتيات، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي الجزء الشرقي من البلد، كثّفت حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة هجماتها، وهو ما تسبب في زيادة التشرد الداخلي. وتتعرض النساء والفتيات المشردات داخليا بشكل أكبر لخطر العنف الجنسي والاستعباد الجنسي والاختطاف والزواج القسري والاستغلال، لأسباب منها وجود الجماعات المسلحة على نطاق واسع في المناطق المحيطة بمواقع المشردين داخليا وداخلها.

- وينتشر العنف الجنسي والجنساني حتى خارج مناطق النزاع، ويتفاقم هذا الوضع بسبب انعدام الأمن الغذائي والحالة الاجتماعية الاقتصادية للمرأة. وثمة حاجة ملحة لزيادة عدد المراكز المتكاملة المتعددة القطاعات حيث يمكن للناجين تلقي الدعم الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي الاقتصادي.

- ونظرا لتعذر الوصول إلى جميع المناطق المعنية، لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من جميع حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي بعض تلك المناطق، تتولى منظمات المجتمع المدني توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

- وتتفاعل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري مع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال برامج مختلفة، مثل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع النظراء الوطنيين لضمان إشراك المرأة في برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، وكفالة تصميم هذه البرامج بطريقة

تراعي المنظور الجنساني، وتجنيد المزيد من النساء في صفوف قوات الدفاع والأمن، وتوعية أفراد الشرطة والقوات المسلحة بشأن موضوع الذكورة الإيجابية.

- وعلى مستوى المجتمعات المحلية، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا بإشراك النساء ليكنّ جزءا من آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وتدعم الوسيطات منهنّ وتزود القيادات النسائية المحلية بالمهارات اللازمة لمنع العنف.

- وقد طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأمم المتحدة، في رسالة وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في 1 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/648)، بدء انسحاب البعثة قبل نهاية هذا العام. ويحلّ موعد تجديد ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وشددت الأمم المتحدة على أهمية ضمان عدم إهدار المكاسب التي تحققت في مجال المرأة والسلام والأمن في سياق إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد. وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العملية الانتقالية وفقا للتقرير الخاص للأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2023/574)، وبيان رئيس مجلس الأمن المعتمد في 16 تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2023/5). ويشمل ذلك ضمان ألا يترك انسحاب بعثة حفظ السلام في نهاية المطاف فراغا أمنيا وثغرات في مجال حماية المدنيين، ولا سيما في المستوطنات ومخيمات المشردين داخليا. وستكون هناك حاجة إلى تعزيز الدعم بشكل كبير لبناء مؤسسات الدولة على مستوى المقاطعات. وينطبق الشيء نفسه على الجهود المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، تعكف جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا على تنفيذ خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومةَ في تقييم تنفيذها، وهناك حاجة واضحة لتطبيق نهج اللامركزية وزيادة الاستثمار في الآليات على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات.

- وتقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا بإعداد تحليل قطري مشترك سيُسترشد به في وضع إطار عمل الأمم المتحدة القطري الجديد للتنمية المستدامة للفترة 2025-2029 في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون من الضروري تعزيز إمساك الحكومة بزمام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعدالة الانتقالية. وهناك حاجة إلى توفير المزيد من الموارد البشرية والمالية للفريق القطري من أجل تولي بعض الوظائف والمهام التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- وفي النصف الأول من عام 2023، ارتفع عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تحققت الأمم المتحدة من وقوعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشمل العنف الجنسي، بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2022. وقد غطى تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى أكثر من عقد من الزمن، وصنف البلد مرة أخرى بوصفه البلد الذي يشهد أكبر عدد من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، التي تحققت الأمم المتحدة من وقوعها. ويورد التقرير الأخير (S/2023/413) 21 طرفا في النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها أطرافا توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي، أو في مسؤوليتها عن ذلك في حالات النزاع المسلح، وهو ما يمثل نحو نصف الأطراف المدرجة سنويا في قائمة تقرير الأمين العام. ومن بين الأطراف

المدرجة أسماؤهم في قائمة التقرير، هناك 19 جهة فاعلة من غير الدول وطرفان من الجهات الفاعلة التابعة للدولة.

- وتتضمن القائمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وقد تعهد كل منهما منذ الفترة 2013-2014، بالتزامات رسمية، وتعاونتا مع الأمم المتحدة، ووضعتا خطط عمل في هذا الشأن. وأُحرز بعض التقدم في محاكمة مرتكبي هذه الجرائم، ولا سيما من خلال نظام القضاء العسكري والاستثمار الكبير من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة هذا العمل خلال الفترة الانتقالية وفي سياق ما بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مواصلة ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ من أجل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

التوصيات

قدمت هيئةُ الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية[1]:

ينبغي لمجلس الأمن أن يحتفظ، في المفاوضات المقبلة بشأن تجديد الولاية، بالإشارات إلى المرأة والسلام والأمن التي وردت في قراره 2666 (2022)، وأن ينظر في استخدام الصيغ التالية في فقرات المنطوق:

يطالب بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام منذ المراحل المبكرة وعلى جميع المستويات، بما في ذلك في المبادرات الإقليمية، وكذلك في تنفيذ تلك العمليات واصدها، وباعتبارها مستفيدة ومشارِكة في تفعيل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها؛

يشدد على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في العملية الانتقالية ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تتشاور بانتظام مع منظمات المجتمع المدني النسائية في جميع أنحاء البلد بشأن جميع جوانب المرحلة الانتقالية، لكفالة تضمين جميع مراحل العملية تحليلاً جنسانيا شاملا وخبراتٍ فنية في المسائل الجنسانية، وأن ترصد تأثُّر النساء والفتيات بأي إعادة تشكيل لوجود الأمم المتحدة في الأراضي المتأثرة بالنزاع (تمشيا مع القرار 2594 (2021)، الفقرة 6)؛

يرحب بالتقدم المحرز نحو تعزيز تمثيل المرأة في صنع القرار، ويشجع على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة وإنشاء آليات لحماية المرأة كمرشحة وناخبة، ووضع سياسات ملائمة تتصدى لخطاب الكراهية القائم على نوع الجنس والقيود المفروضة على المنظمات النسائية؛

يطلب إلى الحكومة والأمم المتحدة معالجة الأزمة الخطيرة التي يشهدها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الحماية وكفالة مراعاة مسألة العنف الجنساني والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في خيارات إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في المنطقة؛

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات مقدمة من المشاركين من الأمم المتحدة في هذا الاجتماع أو اقتراحات مستمدة من مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وهي ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

يشـــدد على ضـــرورة كفالة أن تظل حوادث وأنماط واتجاهات العنف الجنســـي المرتبط بالنزاع، على النحو الذي حددته ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أساسا للتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، فضلا عن أنشطة التواصل والدعوة القائمة على الأدلة والاستجابة البرنامجية من جانب الأمم المتحدة؛

يطلب إلى المنظمات الإقليمية المشاركة في عمليات السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تراعي الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والســـلام والأمن في جميع تدخلاتها، وأن تقدم تقارير عن ذلك في المحافل ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن؛

يشيد باعتماد قانون بشأن توفير الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ويشـجع الشـركاء الدوليين على دعم الحكومة في تنفيذه بالكامل، بما في ذلك تخصـيص موارد كافية لصندوق التعويضات لصرفها في الوقت المناسب؛

يحث السلطات على التعجيل بتنفيذ الإضافة الملحقة بالبيان المشترك بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وخطة عمل كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، فضلا عن خطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات؛

يشـدد على أهمية إشـراك المنظمات النسـائية المحلية في تخطيط المسـاعدة وتقديمها، ويدعو الشـركاء الدوليين إلى توفير تمويل طويل الأجل ومرن للمنظمات المحلية التي تقودها المرأة ومنظمات حقوق المرأة.

وعند تجديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إضـــافة معيار قائم بذاته للإدراج يتعلق بالعنف الجنسـي، وأن يطلب إلى الأمانة العامة إدراج الخبرة الجنسـانية اللازمة ضـمن عضـوية فريق الخبراء، وأن يطلب إلى فريق الخبراء إدماج المنظور الجنســاني باعتباره مســألة من المســائل الشــاملة في تحقيقاته وتقاريره. وينبغي للجنة الجزاءات أن تنظر في إدراج الأســماء لأســباب تتعلق بالعنف الجنســي المتصل بالنزاع، في ضوء المعلومات التي يقدمها فريق الخبراء.

وشـكرت الرئيسـتان المشـاركتان الممثلةَ الخاصـة للأمين العام وممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع المشاركين.